علي مبروك

مفهوم الشـريعة
بين تسييس الإسلام وتحريره

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث

مفهوم الشريعة بين تسييس الإسلام وتحريره
Mafhūm al-Sharī‘ah bayna Tasīyīs al-Islām wa Taḥrīruh

تأليف: علي مبروك
عدد الصفحات: 380
قياس الصفحة: 17X24 سم
تاريخ الطبعة: 2018م
رقم الطبعة: الأولى
التصنيف الموضوعي: 218
الترقيم الدولي: 978-614-8030-70-3

الناشر
مؤمنون بلا حدود
للنشر والتوزيع

جميع الحقوق محفوظة
مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث

المملكة المغربية - الرباط - أكدال
تقاطع زنقة بهت وشارع فال ولد عمير
عمارة ب، طابق 4، جانب مسجد بدر
ص.ب 10569
هاتف: 537779954 212+
فاكس: 537778827 212+
Email: info@mominoun.com

لبنان - بيروت
الحمراء - شارع المقدسي - بناء بلبيسي
ص.ب 6306-113
هاتف: 1747422 961+
فاكس: 1747433 961+
Email: publishing@mominoun.com

Author: ‘Alī Mabrūk
Pages: 380
Size: 17 X 24 cm
Edition Date: 2018
Edition No.: 1st
Subject Classification: 218
ISBN: 978-614-8030-70-3

Publisher
Mominoun Without Borders
for Publishing & Distribution

All rights resereved
Mominoun Without Borders Institution

Morocco, Rabat, Agdal
11 RUE GABES (CENTRE-VILLE)
P.O.Box 10569
Tel: +212 537779954
Fax: +212 537778827
Email: info@mominoun.com

Lebanon - Beirut
al-Hamra - Maqdisi St. - Balbisi Build.
P.O.Box 113-6306
Tel: +961 1747422
Fax: +961 1747433
Email: publishing@mominoun.com

www.mominoun.com

الآراء الواردة في هذا الكتاب لاتعبر بالضرورة عن اتجاهات تتبناها
مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث

الموزع المعتمد في المغرب العربي
المركز الثقافي للكتاب للنشر والتوزيع
المغرب - الدار البيضاء - 6 زنقة التيكر
هاتف: 522810406 212+
فاكس: 522810407 212+
Email: markazkitab@gmail.com

المحتوى

مقدمة 7

الفصل الأول: الإسلام بين مفهومي الغربة والتجديد 15

الفصل الثاني: مفهوم الشريعة بين غربة المعنى وارتحالات الدلالة 83

الفصل الثالث: تجديد الإسلام وحضور الشريعة كمقاصد وأصول 141

الفصل الرابع: تسييس الإسلام - حضور الشريعة كأحكام ونصوص .. 239

الخاتمة 351

المصادر والمراجع 357

الفهرس 369

مقدمة

لماذا الشريعة الآن؟

اندلعت ثورات العرب الأخيرة من أجل الدخول بهم (ومعهم المسلمون عموماً) إلى عالم الحداثة الحقَّة، بعد أن بدا أن قرنين من الانشغال بها لم يمنحهم إلا حداثة شكليّة منقوصة؛ حيث إنها كانت مجرد حداثة تقنية برانية تنشغل بالواقع، وليس بالعقل. لكنّه بدا أنّ ما جرى من الصعود اللافت لجماعات الإسلام السياسي سوف يباعد بينهم وبين هذه الحداثة الحقَّة؛ لأن الإسلام، الذي تستدعيه هذه الجماعات، لم يكن الإسلام المفتوح القادر، لا سواه، على أن يصبح السبيل لبلوغ تلك الحداثة، عبر جعله أساساً لقولٍ جديد يدخل به المسلمون إلى العصر، بل كان الإسلام بما هو مجرّد جملة قواعد وشعاراتٍ مغلقة وفارغة تكتسب جدارتها من الانتماء إلى ماضٍ غابر كان للمسلمين فيه السيادة. وبطبيعة الحال، لاتسعى جماعات الإسلام السياسي، باستدعائها هذا الإسلام المغلق، إلا إلى مجرّد احتلال المجال العام؛ ولو كان ذلك على حساب الإسلام ومستقبله ديناً.

وهكذا، فإنّ ما جرى في أعقاب تلك الثورات العربية إنما يكشف عن احتياج المسلمين، على العموم، إلى إعادة النظر في أصول دينهم التأسيسية الكبرى؛ على النحو الذي يسمح لها (أي هذه الأصول) باستعادة ما كان لها من رحابة وانفتاح، ليس، فحسب، لكي تصبح أساساً لقولٍ جديد يتفاعل به المسلمون، على نحو منتج، مع قيم العصر، بل لكي تقدر (وهو الأهم) على

تحقيق ما يبدو أنّ هذه الأصول موضوعة من أجله. فإنّ هذه الأصول هي موضوعةٌ، بحسب ما تكشف القراءة المتأنية لما ورد عنها في القرآن ذاته، من أجل أن تكون ساحاتٍ للتلاقي والتقارب بين البشر؛ وإلى الحد الذي تكاد معه تكون أصولاً لاجتماعهم المدني التأنسي. وإذ يبدو -هكذا- أنّ القصد من «الوضع القرآني/الإلهي» لتلك الأصول هو أن تكون ساحات تواصل بين البشر، فإنّ ما يثير الغرابة حقاً أنّ كيفية «التعاطي التاريخي/الإنساني» مع هذه الأصول كثيراً ما أحالها (ولم يزل) إلى أدوات لترسيخ التفاوت والتمايز بينهم.

ويظل مفهوم «الشريعة» النموذج الكاشف عن هذا التباين بين وضعين؛ أحدهما (إلهي) منفتح، بينما الآخر، وهو (الإنساني)، يتأرجح بين الانغلاق والانفتاح. ولعلّه يلزم التأكيد، هنا، على أنّ وضع الشريعة المتجه نحو التشدُّد والضيق (أو حتى الانغلاق) قد بدأ في التبلور منذ النصف الثاني من القرن الثاني الهجري، مع الخليفة العباسي أبي جعفر المنصور بالذات؛ الذي كان أول من أدرك، مع منظِّره الإيديولوجي عبد الله بن المقفع، القيمة القصوى للشريعة سلاحاً للضبط السياسي للجمهور. فإنّه إذا كانت الدولة الأموية قد اعتمدت على «العقيدة» فحسب (والجبر بالذات) كسلاحٍ لإخضاع الجمهور وتدجينه، يبدو أن الدولة العباسية قد أضافت «الشريعة» إلى العقيدة، سلاحاً للإخضاع والتنميط. إنّ ذلك يعني أنّ الاستخدام السياسي للشريعة كان هو نقطة البدء في تبلور الوضع المنغلق الذي استقر لها بعد ذلك.

وضمن هذا السياق، يمكن فهم ما جرى، منذ منتصف القرن الماضي، من استخدام الشريعة سلاحاً سياسياً تحارب به جماعات الإسلام السياسي معركتها من أجل قلب الدولة القائمة، والإمساك بالسلطة بدلاً منها. ولقد ارتبط هذا الاستخدام الأخير للشريعة، كسلاحٍ سياسي، بتبلور ما يمكن القول إنه الإسلام الجهادي أو الانقلابي الذي كانت معطياته تتفاعل تحت السطح (على مدى الربع الأخير من القرن التاسع عشر وحتى إعلان سقوط

الخلافة في نهاية الربع الأول من القرن العشرين) حتى جاء سيد قطب، ومنحه فرصة الحضور في قلب المشهد المصري قبل ما يزيد على نصف قرن من الآن تقريباً.

وقد تمثّلت استراتيجية تيارات هذا الإسلام الجهادي أو الانقلابي في تحويل الشريعة إلى سلاح سياسي يحاربون به دولة ما بعد سقوط السلطنة العثمانية (المتسربلة برداء الخلافة)، في الادعاء المضمر بالتطابق الكامل بين الشريعة والفقه؛ الذي كان القصد من ورائه إضفاء قداسة (الشريعة) ذات الأصل الإلهي على (الفقه)، الذي هو نتاج الاجتهاد الإنساني. فإذ ركز هؤلاء الجهاديون/الانقلابيون نقدهم للدولة القائمة في أنها دولة كافرة؛ لأنها -على زعمهم- لا تحكم بشرع الله، فإنهم قد اختزلوا هذا الشرع إلى مجرد النظام الفقهي القانوني الموروث من الماضي؛ والذي اجتهد الفقهاء في إنتاجه على مدى القرون. وبطبيعة الحال، كانوا، عبر اختزالهم شرع الله في الفقه، يقصدون إلى إضفاء قداسة الشرع (الإلهي) على الفقه (الإنساني). ولقد كان ما جرى من الاتجاه المتزايد إلى بناء الفقه على «الخبر/الأثر» (الفقه النصي/الحديثي) ما ساعد على التعالي به إلى مقام المنتج الإلهي؛ وذلك من حيث ما راح يجري من المُخايلة بنسبة هذا الخبر/الأثر إلى الوحي من السماء. ومن حسن الحظ أنّ القراءة المدقّقة تكشف أنّ هذا الاختزال للشرع في الفقه كان يمضي في المسار المعاكس تماماً لما يقرّره القرآن من وجوب التمييز بينهما؛ وذلك من حيث يلح القرآن على نسبة الفعل المنتج للفقه إلى البشر.

ولقد استند التركيز على الفقه من جانب الإسلام الجهادي على التصور الذي قام بترسيخه سيد قطب عن جاهلية المجتمع؛ وبما راح يرتبه على ذلك من أنّ إخراج المجتمع من تلك الجاهلية لن يتحقق إلا من خلال بناء «دولة الضبط» التي تتمثّل وظيفتها الرئيسة في ضبط السلوك الخارجي لأفراد تلك المجتمعات الموصومة بالجاهلية والانحراف، والسيطرة عليها، تماماً، من خلال جملة من القواعد الملزمة الآمرة التي يكون مصدرها الفقه. وبطبيعة

الحال، إذا كان عمل تلك الدولة، التي لا تنشغل، بحسب هذا الإسلام الجهادي، إلا بمجرّد الضبط والتنميط، هو ضبط السلوك الخارجي لأفراد المجتمع من خلال الفقه، فإنّ ذلك يعني اختزال مسألة الإيمان (والدين كله) في محض السلوك الخارجي القابل للضبط؛ وهو اختزالٌ ضارٌّ بقضية الإيمان، الذي يفقد معناه في حال حصره في أفعال الجوارح فحسب. أما المضمون الباطني للإيمان، الذي يخرج عن إمكان أن يكون موضوعاً للضبط من الدولة، فإنه لا يكون موضع اهتمام هذا الإسلام الجهادي أبداً. ولعل ذلك يعكس حقيقة أنّ تصور هذا الإسلام الجهادي للدولة لا يتجاوز حدود أنها مجرد أداة للقمع والإكراه، وليس الدولة بما هي جهازٌ يقوم على تنمية المجتمع وخدمته أساساً. ويعني ذلك، من دون شك، أنّ القمع إذا كان أحد الثوابت البنيوية للدولة العربية (الموسومة بالحديثة!)، منذ ابتداء تبلورها عند بدايات القرن التاسع عشر، فإنّه يبدو، ترتيباً على ما سبق، أنّ جماعات الإسلام الجهادي، التي تتحالف الآن من أجل الانقضاض على هذه الدولة، لا تعمل إلا في اتجاه استمرار بقاء هذه الدولة؛ ولكن بعد أن يتمّ إخفاء طابعها الاستبدادي الكامن وراء القداسة المُفترضة للفقه هذه المرة. وإذاً، لا يتجاوز الأمر حدود أن القمعية الكامنة لهذه الدولة القائمة ذاتها سوف تتخفّى وراء حجاب «القداسة» بعد أن كانت تتقنَّع بإكسسوارات «الحداثة».

ومن هنا يُعدُّ مفهوم الشريعة أحد أكثر المفاهيم خطورة، في المجتمعات الإسلامية المعاصرة، بسبب ما يسكنه من الغموض والالتباس، الذي جعل من الميسور على جماعات الإسلام السياسي أن تتلاعب به من أجل حشد الجمهور وراء سعيها للهيمنة على المجال العام في تلك المجتمعات[1].

(1) فإنّ «الشريعة تمثل اللغة الوحيدة والنظام القيمي الجاهز الذي يتيح تجييشاً كبيراً وضرورياً للجماهير في كلّ لحظات التغيير الكبرى». انظر: أركون، محمد، تاريخية الفكر العربي الإسلامي، ترجمة هاشم صالح (مركز الإنماء القومي) بيروت، ط2، 1996م، ص298.

وبطبيعة الحال، إن غموض المفهوم والتباسه إنما يرتبط بالخلط، الذي يمارسه المتلاعبون به، بين الدلالة، التي وضعها له القرآن من جهة، وبين الاستخدام الذي استقر له على مدى التاريخ من جهة أخرى (والذي اختزله إلى مجرد منظومة فقهية وعراه من الارتباط بكليات الدين التأسيسية الكبرى). وغنيٌّ عن البيان أنه إذا كان التلبيس يعني -حسب إشارة ابن الجوزي[1]- إلباس ما ينتمي إلى مجال بعينه ثوب ما ينتمي إلى مجالٍ مُغايرٍ له، فإنه يتجلى، فيما يخص مفهوم الشريعة، في تلبيسِ الفقهي (التاريخي) فيها ثوبَ القرآني (المتعالي)؛ وبما يعنيه ذلك من التعالي بما ينتجه الإنسان إلى مقام التنزيل الإلهي. ومن هنا كان مفهوم الشريعة الأكثر إغراءً بممارسة التلاعب السياسي بسبب ما ينطوي عليه من ممكنات تجعله الأكثر، من غيره، حسماً وفاعليةً في الفوز بمعركة السيطرة على المجتمع والدولة؛ إذ المفهوم يتسع، من جهة، لقواعد الضبط السياسي والاجتماعي، التي يمكن السيطرة بها على الناس، ثم إنه يحمل، من جهة أخرى، ما يجعل من الممكن النظر إلى هذه القواعد على أنها ذات أصلٍ إلهي. وليس من شكٍّ في أن هذا الجمع بين القواعد الضابطة المتعينة من جهة، وبين إمكان التعالي بها إلى مقام التنزيل الإلهي هو ما جعل من الشريعة المفهوم الأكثر جذباً لجماعات الإسلام السياسي في حربها الراهنة من أجل السيطرة على المجتمع والدولة معاً.

وهكذا، تقوم استراتيجية، الذين يتلاعبون الآن بالشريعة، أساساً، على إخفاء (التاريخي/الإيديولوجي) وراء (المتعالي/الديني)؛ بمعنى أن المنظومة، التي يجري الترويج لها على أنها (الشريعة الإلهية)، هي، في حقيقتها، مجرد الفقه الذي هو، بدوره، محض نظامٍ قانوني مشروط اجتماعياً وتاريخياً، ولكن يجري إخفاؤه وراء قداسة المتعالي. وغنيٌّ عن البيان أن هذا السعي إلى إسباغ قداسة الإلهي وحصانته على ما هو إنساني وتاريخي بطبيعته، إنما يرتبط بحقيقة أن الارتفاع بالمنظومات، التي تحكم بها السلطة

(1) ابن الجوزي، تلبيس إبليس، دار القلم، بيروت، 1403هـ، ص38.

السياسية، إلى مقام المنظومة الإلهية، لابُدّ من أن يتعالى بها، هي نفسها، إلى مقام السلطة المطلقة، التي يستحيل تحدّيها، أو الوقوف في مواجهتها؛ وهو نوع السلطة التي بدا أنّ دعاة الإسلام السياسي يسعون الآن إلى تثبيتها[1].

وانطلاقاً من خطورته البالغة، يستلزم الأمر وجوب الكشف عمّا خضع لهذا المفهوم من تحولات التاريخ، التي مضت به في غير المسار الذي أراد له القرآن أن يمضي فيه من جهة، وبيان الدور الحاسم لكلّ من الضغوط الاجتماعية والسياسية والمحددات التاريخية، على العموم، في هذا التوجيه له من جهة أخرى. وبطبيعة الحال يؤول ذلك إلى تحرير المفهوم من الحمولة الإيديولوجية الكثيفة التي تجعل منه، لا مجرّد موضوعٍ للتلاعب به فحسب، بل تؤدي به (وهو الأخطر) إلى أن يصبح ساحةً للتحارب بين الفرقاء أيضاً. وغنيٌّ عن البيان أنّ تجاوز هذا التحارب، الذي يرتبط بالتداول الإيديولوجي، الذي استقر للمفهوم على مدى زمني طويل، لن يكون ممكناً إلا عبر الانتقال بالمفهوم إلى ساحة التداول المعرفي؛ التي تتيح له، دون غيرها، أن يصبح ساحة تواصلٍ بين الفرقاء.

وإذا كانت نقطة البدء في نقل مفهوم الشريعة من ضيق التداول الإيديولوجي إلى رحابة التناول المعرفي، تتمثل في الإمساك بالكيفية التي جرى بها تداوله في القرآن على النحو الذي ترسَّخت معه طبيعته الكلِّية غير الإقصائية، فإنه يلزم التنويه بأن توجيه القرآن لدلالة مفهومٍ ما في اتجاهٍ بعينه، لا يحول أبداً دون خضوع هذه الدلالة، عبر التاريخ، لضروبٍ من التحولات التي يمكن أن تأخذ بها في اتجاهات شتى؛ وإلى الحد الذي قد يجعل البعض منها يمضي في عكس الوجهة، التي أراد القرآن للدلالة أن تمضي إليها. وهنا يلزم تأكيد أنّ مشكلة المفهوم لا تكمن، والحال كذلك، فيما

(1) إن بلوغ هذه الجماعات، بطبيعة الحال، إلى كرسيّ السلطة (ديمقراطياً) لا يؤثر أبداً في سعيها إلى بناء تلك السلطة على نحوٍ تكون فيه متعالية ومطلقة.

يقدّم الكتاب أفكاراً مهمّة حول كيف تحوّل «مفهوم الشريعة»، بين أيدي منظري الفكر المتطرف، إلى أداةٍ تبرّر القتلَ والإرهاب والاعتداء بشكل يومي، وعلى مستوى عالمي.

عندما نقرأ الكتاب نتعرّف إلى الخلفيّة الفكريّة التي تُحرِّك أولئك المقاتلين الإرهابيين؛ فمفهوم الشريعة يُعدُّ أحد أكثر المفاهيم خطورةً في المجتمعات الإسلامية المعاصرة، بسبب ما يسكنه من الغموض والالتباس، الذي جعل من الميسور على جماعات الإسلام السياسي أن تتلاعب به من أجل حشد الجمهور وراء سعيها إلى الهيمنة على المجال العام في تلك المجتمعات.

تمثّلت استراتيجية تيارات هذا الإسلام الجهادي أو الانقلابي في تحويل الشريعة إلى سلاح سياسي يحاربون به الدولة. ركّز هؤلاء الجهاديّون نقدهم للدولة القائمة في أنّها دولة كافرة؛ لأنّها -على زعمهم- لا تحكم بشرع الله، وقد اختزلوا هذا الشرع إلى مجرّد النظام الفقهي القانوني الموروث من الماضي؛ الذي اجتهد الفقهاء في إنتاجه على مدى القرون.

إنّ الإسلام، الذي تستدعيه هذه الجماعات، لم يكن الإسلام المنفتح القادر على أن يصبح السبيل لبلوغ الحداثة، بل الإسلام بما هو مجرّد جملة قواعد وشعاراتٍ منغلقة وفارغة تكتسب قيمتها من الانتماء إلى ماضٍ غابر كان للمسلمين فيه السيادة. وبطبيعة الحال، لا تسعى جماعات الإسلام السياسي، باستدعائها هذا الإسلام المنغلق، إلا إلى مجرّد احتلال المجال العام؛ ولو كان ذلك على حساب مستقبل الإسلام ديناً.

علي مبروك: أستاذ جامعي مصري متخصص في الفلسفة

ISBN 978-614-8030-70-3

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للنشر والتوزيع